

ورقة موقف

ضمان حماية وإدماج النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة في الاستجابة لحالات الطوارئ في لبنان

السياق العام

تواجه النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة شكلاً فريداً من أشكال التهميش غالباً ما يتم تجاهله بسبب تقاطع الإعاقة والجنس، ويزداد الأمر تعقيداً بسبب أشكال أخرى من التمييز مثل التمييز على أساس العمر والعنصرية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والنزوح. ويؤدي هذا التقاطع إلى زيادة كبيرة في خطر تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء في المنزل أو في المجتمع، كما أقرت بذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD). خلال حالات الطوارئ، تتفاقم هذه العوامل، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر التعرض للعنف والاستغلال والإهمال بسبب العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية وآليات الحماية وقنوات الإبلاغ. غالباً ما تتعلق هذه العوائق بإمكانية الوصول والتواصل والدمج في صنع القرار وحل المشكلات والعيش المستقل.

ويؤكد تصاعد الاعتداءات في أيلول 2024، الذي أجبر الأشخاص المعوقين على الاختيار بين الأجهزة المساعدة الأساسية والإجلاء، على هشاشتهم وضعفهم والحاجة الملحة إلى تخطيط شامل للاستجابة الدامجة لحالات الطوارئ. وتتطلب هذه الحالة التركيز على تحسين الوصول إلى آليات الإبلاغ، وتعزيز الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال، ووضع سياسات وممارسات دامجة، وتعزيز تمكين ومشاركة النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة.

يتمثل هدف الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً في ضمان حصول النساء اللواتي لديهن إعاقة على فرص متساوية في الوصول إلى خدمات الحماية والموارد وسبل الإبلاغ عن العنف والتمييز. وتركز ورقة الموقف هذه على ما يلي:

- 1- الوصول إلى آليات الإبلاغ
- 2- الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال
- 3- السياسات والممارسات الدامجة
- 4- تمكين النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة ومشاركتهم

العوائق والتحديات التي تحول دون الوصول إلى آليات الإبلاغ:

أجرى الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً مشاورات مجتمعية واسعة النطاق مع 84 من النازحين (من النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة المقيمت في مراكز الإيواء أو خارج مراكز الإيواء، بما في ذلك الناجيات من العنف اللواتي لديهن إعاقة) ومنسقي مراكز الإيواء، وذلك من خلال 4 جلسات نقاش جماعي، و45 مقابلة، و7 مقابلات مع شخصيات بارزة. وقد توصلنا إلى أن النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة في لبنان يواجهن تحديات كبيرة في الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) بسبب تداخل معقد بين عدة عوامل، منها:

- 1- النوع المحدود وصعوبة الوصول: أفادت العديد من النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة بأنهن غير مدركات لوجود آليات الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات المتاحة لهن خلال حالات الطوارئ. وقد تم تحديد حواجز التواصل، مثل إعاقات النطق أو السمع، والحواجز المادية، مثل المباني التي يتعذر الوصول إليها ونقص التكنولوجيا المساعدة، على أنها عوامل تحد من وصولهن إلى الدعم.

2- الوصمة الاجتماعية والتمييز: واجهت النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة التمييز والمواقف السلبية من مصادر متعددة:

- أ. أبدى النازحون الآخرون سلوكاً تمييزياً بسبب الإعاقة والجنس، مما يعكس الطبيعة المتداخلة لتمييزهم.
- ب. غالباً ما أبدى مقدمو الخدمات عدم استعدادهم لتقديم الدعم اللازم للأشخاص المعوقين، حيث يعتبرون أن الدعم المطلوب هو ترف وليس أولوية، ويدعون أنهم يفتقرون إلى الوقت أو أن هذا الدعم يقع خارج نطاق مهمتهم.
- ج. أبدت الأجهزة المسؤولة عن تطبيق القانون سلوكاً غير مقبول وتمييزياً، حيث حرمت الأشخاص المعوقين من الوصول إلى الملاجئ بسبب حاجتهم إلى الرعاية والدعم، بل ومنعتهم حتى من الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي بعض الحالات، تم إخراج أفراد قسراً من مراكز الإيواء لتجنب "الإزعاج" المتصور الناجم عن تلبية احتياجاتهم.
- 3- **الخوف من الانتقام وانعدام الثقة:** أعربت الناجيات اللواتي لديهن إعاقة عن خوفهن من الانتقام أو الثأر من الجناة أو أفراد المجتمع، لا سيما في المجتمعات المحافظة أو الأبوية. كما أن انعدام الثقة في السلطات والنظام القضائي يثنيهن عن الإبلاغ.
- 4- **الافتقار إلى خدمات الدعم المتخصصة:** هناك نقص كبير في الخدمات المتخصصة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة. ويشمل ذلك مراكز الإيواء التي يسهل الوصول إليها، وخدمات الاستشارة، والدعم القانوني. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر العديد من مقدمي الخدمات إلى التدريب والفهم اللازمين لدعم الناجيات اللواتي لديهن إعاقة بشكل فعال. وقد تجلّى ذلك في استخدامهن للاتحاد كقناة موثوقة للإبلاغ داخل مجتمعاتهن، حيث كشفن عن أوضاعهن.

التوصيات:

لمواجهة التحديات التي تواجهها النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة وضمان حمايتهن وإدماجهن خلال حالات الطوارئ، يُقترح ما يلي من توصيات قصيرة الأجل:

بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية:

- يجب أن تضم لجان الحد من مخاطر الكوارث ممثلين عن منظمات الأشخاص المعوقين لضمان أن تكون خطط الاستجابة للطوارئ المستقبلية دامجة للأشخاص المعوقين. علاوة على ذلك، ينبغي أن تشجع خطط الاستجابة للطوارئ على إقامة شراكات بين مقدمي خدمات الطوارئ (المنظمات غير الحكومية، وموظفي الوزارة، وقوات الأمن الداخلي، والشرطة البلدية، وما إلى ذلك).
- تحديد وتخصيص مركز إيواء واحد على الأقل في كل محافظة يكون سهل الوصول وأمنًا للنساء اللواتي لديهن إعاقة خلال الأزمات.
- يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية الضغط على المانحين لضمان التمويل الكافي لتجهيز مراكز الإيواء بالبنية التحتية اللازمة لتسهيل الوصول.
- الضغط بنشاط على المانحين لتأمين الموارد المالية للإسكان ودعم الأشخاص المعوقين خلال الأزمات.
- ضمان الوصول إلى المعلومات في مراكز الإيواء التي تلبية احتياجات الجميع، بما في ذلك الأشخاص المعوقين، في شكل منشورات وخطوط ساخنة.

- تحديث ونشر مسح لمقدمي الخدمات بانتظام لضمان إطلاع النازحين وموظفي مراكز الإيواء على الخدمات المتاحة.

- توفير التدريب لموظفي مراكز الإيواء والسلطات وأصحاب المصلحة المعنيين لتقديم الدعم المناسب للنساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة. وينبغي أن يشمل هذا التدريب آداب التعامل مع الأشخاص المعوقين، والتواصل الميسر، والتسهيلات المعقولة، والاحتياجات الخاصة للنساء ذوات أنواع مختلفة من الإعاقة حيثما كان ذلك ممكناً. وفي حال عدم كفاية الموارد الداخلية، ينبغي إعطاء الأولوية لإقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالإعاقة لتقديم هذه الخدمة الحيوية.

- رفع مستوى الوعي بشأن دمج الأشخاص المعوقين والممارسات المراعية للمنظور الجنساني.

-إنشاء أنظمة دامجة للحماية والإبلاغ، بما في ذلك الخطوط الساخنة ونقاط الاتصال والخدمات الميسرة، فضلاً عن آلية إبلاغ موحدة تشترك قوات الأمن بشكل فعال. ويشمل ذلك إنشاء قنوات اتصال ميسرة (مثل الخطوط الساخنة للرسائل النصية وخدمات الاتصال عبر الفيديو لمستخدمي لغة الإشارة)، وتدريب الموظفين على الوعي بالإعاقة والتواصل الدامج، وضمان نشر المعلومات حول الخدمات المتاحة في صيغ ميسرة. وينبغي أن تركز أنشطة الدعوة على ضمان نشر هذه الأنظمة على نطاق واسع، وسهولة الوصول إليها، ومراعاتها للثقافة، وضمان إخفاء الهوية لحماية الناجيات.

- وضع خطط الاستجابة للطوارئ المستقبلية بناءً على مشاورات مع النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة وكذلك منظمات الأشخاص المعوقين، من أجل ضمان أن تكون الخطط دامجة قبل وقوع حالة الطوارئ.

-في نهاية المطاف، ينبغي بذل جهود على المستوى الوطني للحد من التمييز ضد الأشخاص المعوقين وضمان أن تكون جميع مراكز الايواء ميسرة الوصول ومستقبلية لهم. ومع ذلك، وحتى يحين ذلك الوقت، يمكن أن يتمثل الحل المؤقت في تخصيص مراكز ايواء محددة للأشخاص المعوقين.

بالنسبة للمانحين:

-إعطاء الأولوية لتمويل البرامج التي تستهدف الأشخاص المعوقين في المجتمعات المحلية وبناء قدراتهم لوضع خطة استجابة طارئة متينة.

-يجب على المانحين إعطاء الأولوية لتمويل البرامج التي تستهدف الأشخاص المعوقين، ولا سيما النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة، من أجل توفير خدمات إنقاذ الحياة التي يمكن الوصول إليها لتلبية احتياجاتهم.

بالنسبة لمنظمات الأشخاص المعوقين:

-وضع برامج للاستجابة للطوارئ والتأهب لها لتكون قادرة على الاستجابة أثناء حالات الطوارئ.

-التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية الأخرى لوضع استراتيجيات وهياكل دامجة لتقديم خدمات الطوارئ. نشر قائمة بمنظمات الأشخاص المعوقين المتخصصة لتسهيل التواصل والتنسيق.

الخلاصة:

يدافع الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً عن الحق الأساسي وغير القابل للتجزئة في مراكز الايواء والخدمات الدامجة، مع الاعتراف بضرورة وجود مرحلة انتقالية في لبنان لتحسين الحماية والمشاركة والأمن للأشخاص المعوقين، وخاصة النساء اللواتي لديهن إعاقة، خلال حالات الطوارئ والأزمات. ومن العناصر الأساسية لهذا الجهد تعزيز المنظمات القائمة للنساء اللواتي لديهن إعاقة ودعم إنشاء منظمات جديدة.

من خلال تعزيز العمليات الدامجة والمتاحة للجميع والقادرة على الاستجابة للاحتياجات، تساهم جهود الدعوة في منع العنف، وتضمن الوصول إلى العدالة، وتحمي كرامة النساء والفتيات اللواتي لديهن إعاقة.

ويقف الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً ومنظمات الأشخاص المعوقين على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة وأصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ استراتيجيات تضمن وصول جميع الأشخاص المعوقين إلى خدمات الطوارئ. وكانت الرسالة المتكررة من المشاورات هي الحاجة إلى الوصول المسبق إلى المعلومات حول الحقوق، والدعم القانوني، والمشاركة المجتمعية، وآليات الإبلاغ، والتوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمعرفة بالصحة الإنجابية لتعزيز القدرة على الصمود أثناء حالات الطوارئ. كما أن تبادل التجارب الإيجابية من مراكز الايواء المستجيبة وتشجيع مراكز الايواء التي تفتقر إلى الخبرة على طلب الدعم من وحدات سياسات الإعاقة المتخصصة هي خطوات حاسمة أيضاً.